

وحدة الاتصال والإعلام في الإسكوا
قصاصات صحافية
Press Clippings
(٢١ شباط/فبراير ٢٠١٨)

اليوم العالمي للعدالة الاجتماعية

- أخبار الأمم المتحدة: تراث جبران أيقونة احتفالات الإسكوا باليوم العالمي للعدالة الاجتماعية
- الوكالة الوطنية للإعلام/ليبانون فايلز/النشرة: بو عاصي رعى اليوم العالمي للعدالة الاجتماعية في الإسكوا: استعدنا الثقة كوزارة شؤون عبر الشفافية والمعايير الواضحة
- **The Daily Star: Social Justice: A balance for coexistence**

مشاركة الإسكوا في المؤتمر الإقليمي الثامن لمركز الدراسات الاستراتيجية للجيش اللبناني

- لبنان ٢٤: المؤتمر الإقليمي الـ٨ لمركز الدراسات الاستراتيجية: ثلوث الأمن والاستقرار والتنمية

تراث جبران أيقونة احتفالات الإسكوا باليوم العالمي للعدالة الاجتماعية

[أخبار الأمم المتحدة](#)

٢٠ شباط/فبراير ٢٠١٨

في عام ٢٠٠٧، أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة العشرين من شهر شباط/فبراير من كل عام يوماً عالمياً للعدالة الاجتماعية ليصبّ في جهود الأسرة الدولية للقضاء على الفقر، وتعزيز العمالة الكاملة والعمل اللائق، وضمان المساواة بين الجنسين والرفاه والعدالة الاجتماعية للجميع.

في هذا العام، اختارت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) "المساواة والعدالة في الأعمال الأدبية والفنية لجبران خليل جبران" موضوعاً للاحتفال الحادي عشر باليوم العالمي للعدالة الاجتماعية الذي أقيم في بيت الأمم المتحدة في بيروت، يوم الثلاثاء ٢٠ شباط/فبراير ٢٠١٨ تخلله حلقتنا نقاش وغناء لمختارات من قصائد جبران، ومعرض لأشهر أعماله الفنية لتسليط الضوء على المفاهيم الأساسية للعدالة الاجتماعية.

وقد عبر تراث جبران الأدبي والفني حدود الجغرافيا وأضحى يمثّل البشرية جمعاء. ولم يقتصر، في كتاباته الملهمة على تحليل الجمال والحياة والموت بل تناول أيضاً قضايا الفقر، والعدالة، والسلام، الحرية، والحاجة إلى صون حقوق جميع الشعوب.

التينور اللبناني غبريال عبد النور الذي شارك في إحياء الاحتفال تحدث عن تأثير أعمال جبران في تكوينه وعن أهمية مشاركته في احتفال الإسكوا.

التفاصيل في حوار أجرته الزميلة ستيفاني كوتريكس من لجنة الإسكوا.

بو عاصي رعى اليوم العالمي للعدالة الاجتماعية في الإسكوا: استعدنا الثقة كوزارة شؤون عبر الشفافية والمعايير الواضحة

الوكالة الوطنية للإعلام / لبيانون فايلز / النشرة

٢٠ شباط/فبراير ٢٠١٨

أحييت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) برعاية وزير الشؤون الاجتماعية بيار بو عاصي وحضوره، اليوم العالمي للعدالة الاجتماعية هذه السنة في ضوء أعمال جبران خليل جبران الأدبية والفنية.

وللمناسبة، جمع بيت الأمم المتحدة اليوم في بيروت الملاصق لحديقة جبران خليل جبران العامة حشداً من المسؤولين والمفكرين والديبلوماسيين وبمشاركة وكيل الأمين العام للأمم المتحدة والأمين التنفيذي للإسكوا الدكتور محمد علي الحكيم وحضور رئيسة لجنة التربية النيابية النائب بهية الحريري ورئيسة الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية السيدة كلودين عون روكز ونخبة من المثقفين والمفكرين المتعمقين بأدب الكاتب اللبناني وفنه فضلاً عن عدد من المسؤولين والديبلوماسيين وممثلين عن وكالات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني وخبراء في مجال العدالة الاجتماعية في لبنان والمنطقة.

وتضمن الاحتفال أداء غنائيا لمختارات من قصائد جبران قدمه التينور والموسيقي اللبناني غبريال عبد النور ومعرضاً لأشهر أعمال جبران الفنية.

الحكيم

وفي مستهل اللقاء، أعرّب الحكيم عن "غياب العدالة الاجتماعية في المنطقة العربية عموماً"، وقال: "نحيي يوم العدالة ومنطقتنا على ما يشبه السباق، بين إنجازات ونكسات. لقد كرست الدول العربية مبدأ العدالة في دساتيرها ودعمته بتشريعات لتعزيز الإنفاق على الصحة والتعليم وتوسيع الحماية الاجتماعية وأكدت تمسكها بالعديد من مقومات الحماية والمساواة وشروط العيش الكريم. غير أن ما تعيشه المنطقة من ظروف عصبية يهدد بتراجع قد يطيح بما تحقق. تراجع تعددت أسبابه، وقد يكون على رأسها غياب العدالة الاجتماعية، بما تعنيه من مساواة وإنصاف ومشاركة، واحترام لحقوق الإنسان."

بو عاصي

وأكد الوزير بو عاصي انه يسعى الى "العدالة الاجتماعية، ومن هذا المنطلق ثمة مواضيع محددة جداً يجب وضعها في إطار سياسي للوصول الى نتائج عملية للشعب"، شارحاً عمل الوزارة في مجال العدالة الاجتماعية.

وقال: "تهتم الوزارة باليتيم فهو الأكثر عرضة للخروج من منظومة العدالة الاجتماعية بسبب فقدان الأهل عن عمر صغير ما ينعكس مادياً ونفسياً على الطفل، وبالتالي يجب متابعته بالتعليم والصحة والحماية الاجتماعية من خلال جمعيات متخصصة أو مجهود من الدولة.

-المرأة المعنفة اذ تعمل الوزارة على وضعها هي واولادها في مركز متخصص لحمايتهم ومساعدتهم على الاستقلالية المادية كي لا تعود الى من يعنفها وهذه هي العدالة الاجتماعية.

-المسن: وهو يعاني احياناً من عزلة وتردد في وضعه النفسي والعقلي وبالتالي يحتاج الى مجتمع يقف الى جانبه.

-ذوو الاحتياجات الخاصة: المجموعة الأضعف في المجتمع اذ من بينهم من لم يحصلوا على ابسط حقوقهم، التعليم، بسبب النقص في المدارس المجهزة وهم يعانون اليوم، من مشاكل في ايجاد وظيفة ما يعيق الاستقلالية المادية والانخراط في المجتمع. وهنا يكمن الدور أيضاً في متابعة الأهل الذين يعانون من مشاكل نفسية بسبب مرض ابنائهم وبحاجة الى من يلتفت اليهم.

-الادمان: مساعدة المدمن في التخلص من الادمان تقع في صلب العدالة الاجتماعية.

-الفقراء: هذه الفئات نجحت في تمويل فكرنا وكتاباتها أكثر من المشاريع التي استطعنا تمويلها لمساعدتهم، التعاطف معهم جيد ولكن لا يساهم في خلق برامج لآخراهم من فقرهم وهذا ما يحتاجون له."

وتوقف بو عاصي عند امكانيات الوزارة "غير الكافية" لتأمين حاجات كل هذه الفئات، قائلا: "وزارة الشؤون تقوم بكل ما نتحدث عنه ولكن بشكل غير كاف، فمجتمعنا بيسياسيه قرر ان تكون موزنة "الشؤون 1% "من موازنة الدولة اللبنانية، ولكن بعد تجربة أكثر من سنة أؤكد لكم انها غير كافية."

وتطرق الى الدعم الخارجي، فقال: "الدعم مرتبط بالتمويل، وفي حال تعذر التمويل يتعذر الدعم ولكن هذا يتطلب شرطين: الاول وجود مجتمع لديه قلب اي مجتمع تعنيه العدالة الاجتماعية ويتمتع بمتطوعين وجمعيات انسانية، ما ينطبق على لبنان. اما الثاني فوجود التمويل الذي يقدم للدولة اللبنانية. "وأمل من "الدول الداعمة والمانحة دعم الانسان كإنسان وليس فقط من خلال تحسين الصرف الصحي والبنى التحتية فهما امر مهم ولكن الانسان اهم."

وشدد وزير الشؤون على ان مسؤوليته اليوم "تكمن في اعادة الثقة من خلال معايير واضحة وعمل شفاف للجمعيات المتعاقدة مع الوزارة او المدعومة من الخارج"، مؤكدا ان هذا ما قام به خلال تسلمه مهام هذه الوزارة.

ولفت الى ان "مؤسسة كالاتم المتحدة تضع خيارات وتوجيهات وتنظم هكذا مناسبات لتحديد الاتجاه الصحيح للامور، وهي في هذا النشاط توجه الدول على الطريق الصحيح."

وتحدث عن جبران خليل جبران الذي يتمحور الاحتفال حول المساواة والعدالة الادبية له ولاعماله، فقال: "بالنسبة للبنانيين كاتب ومفكر خلق بفنه نوعا من روابط ثقافية داخل المجتمع ولكنه في الوقت ذاته يتمتع ببعده اجتماعي وقيمي، وهذا الرابط هو الاقوى في المجتمع ويستمر لسنوات وسنوات."

طاولة نقاش

وقد تحلق كل من الشاعر اللبناني هنري زغيب والناقد الأدبي فرانثيسكو ميديشي ورئيس لجنة جبران الوطنية السيد طارق شدياق والكاتب اللبناني ألكسندر نجار حول طاولة نقاش أولى تناولت مسألة المساواة والعدالة الاجتماعية في أعمال جبران الأدبية ومؤلفة كتاب "Alive" جمانة بو فخر الدين والناقد الفني ناجي عبد اللطيف حول طاولة نقاش ثانية سلطت الضوء على أعماله الفنية. وكان النقاش بإدارة الإعلامية المخضمة رلى معوض.

واستعرض زغيب سريعا حياة جبران والمراحل التي عانى فيها من غياب العدالة الاجتماعية وكيف أثرت على أعماله كما استشهد بأبرز ما قاله في العدالة الاجتماعية في النصوص العربية. وشدد زغيب على "أن العدالة الاجتماعية التي يسعى جبران إليها لا تتكون من فريق ظالم ومن فريق مظلوم وإنما تتطلب تضافر الفئتين معا."

وعقب نجار بالتأكيد "أن نصوص جبران العربية تميزت بتمرد وثورة كبيرين بينما كان قد بلغ مرحلة من الصفاء تزامنت مع وضعه النصوص الإنكليزية."

وأضاف "إن جبران يحاكي المنطقة العربية اليوم في ما ألفه من نصوص بلغته الأم حيث دعا للتحرر من القيود الدينية والإقطاعية وكان يرفض التطرف والاستبداد."

وختم قائلا "إن جبران المصلح الاجتماعي كان رؤيويًا إذ غالبا ما ردد أن الدين يمكن أن يكون سببا للفتنة. من هنا، كانت كتاباته أنية، تهم عالمنا العربي في حاضرنا هذا."

وتطرق فرانثيسكو ميديشي إلى شخص جبران الذي اتسم برفاهية الإحساس بحيث كان يشعر بالذنب من منطلق المسؤولية

الجماعية فإن ارتكب أحدهم ظلماً بحق إنسان آخر، شعر هو بأنه مشارك في الإثم.

وشرح طارق شدياق أن جبران دعا إلى تحرير المرأة، وقال: "ليست لأنها مسجونة بل لأنها محتلة. وهي محتلة عندما تكون مقتنعة بأن المجتمع على حق بعدم السماح لها بالتعبير عن نفسها." وقال: "لقد كان جبران النهضوي الأول الذي سمح للمرأة بالتعبير عن نفسها وعن تعابيرها."

رسوم جبران

وفي حلقة النقاش الثانية، عرضت الباحثة جمانة بو فخر الدين لمؤلفها "Alive" الذي يروي سيرة جبران بكلماته ورسومه. وقالت: "لقد جمعنا اقتباسات مختلفة لجبران بعد مطالعة ٢٢٠ كتاباً ووضعناها بالترتيب الزمني."

من جهته، أشار ناجي عبد اللطيف الذي صمم غلاف الكتاب إلى السياق التاريخي الذي عاصره جبران فحين كان من الرائج رسم الطبيعة، كان هو يرسم شعوره وإحساسه.

وكان الحكيم قد ختم مداخلته قائلاً: "إن اختيارنا الاحتفاء بالعدالة الاجتماعية في أعمال جبران خليل جبران، أحد أهم أعلام الأدب المعاصر، هو عودة إلى العدالة كقيمة فكرية وأخلاقية عابرة لحدود الزمان والمكان، ربما لنجد ما يطمئنا أن غيابها مؤقت، فكم من مرة ضيعت الأمم مسار القيم أو انشغلت عنها فكان أن صوب الفكر والأدب المسار. وفي تراثنا الفكري والأدبي والإنساني الكثير مما يمكن أن ننهل منه لبناء مجتمعات منيعة عصية على العواصف."

وختم اللقاء بكلمة لمدير شعبة التنمية الاجتماعية في الإسكوا فريديريكو نيتو شكر فيها الحاضرين ووزع شهادات تقدير للمشاركين في إحياء هذا اليوم.

وقد أعلن اليوم العالمي للعدالة الاجتماعية في عام ٢٠٠٧ ماثبة التزام متجدد من المجتمع الدولي بقيادة الأمم المتحدة، لا بل إن العدل اليوم في صلب منظومة أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

Social Justice: A balance for coexistence

[The Daily Star](#)

21 February 2018

Social justice is the golden rule for peaceful and affluent coexistence within nations and among them. The World Day for Social Justice celebrates its eleventh anniversary this week.

Annually observed on Feb. 20, the day stresses the need to build fair, more inclusive societies focusing attention on achieving social integration and looking into how the absence of social justice is reflected on poverty, unemployment and violence.

Social justice is a value by itself. However, it is very important to look at it not only from an ethical imperative but as the cornerstone for national stability and global prosperity.

Justice and peace go together; and it is difficult to get one without the other.

This year the day comes along with Munich Security Conference, the major security global forum established in 1963.

For five decades now, the conference has been held every February bringing together senior decision-makers, political and military leaders from around the globe discussing security policies.

The conference hosted this year, Feb. 16-18, 30 head of states and governments, 100 Cabinet minister and 1,000 journalists and representatives of top tech industry addressing the world's most pressing security challenges. The MSC, once named as the "Best Think Tank Conference," convenes high profile side events stressing specific topics and regions, as well as discussing the most urgent matters on the international security agenda.

Without social inclusion, justice and participation, peace is a fantasy. Different ways must be further perused to engage communities by creating spaces for promoting dialogue around relevant social justice issues and providing opportunities for the voices of the underprivileged, vulnerable and the marginalized to be heard.

Some of the insights and debates from the top security decision-makers might change the whole structure of the building regarding the relation among justice, development, peace and security.

The Managing Director of the International Monetary Fund Christine Lagarde said in her message at the Munich Security Conference that "global growth is on an upswing.

Let us use this moment to address risks on the horizon, including rising inequality and financial vulnerabilities."

On the other hand, Jim Yong Kim, the 12th president of the World Bank Group, claimed that "we will bring together our funding experience and commitment to help people suffering under fragility, conflict and violence.

“Investment in people are prerequisites for peace.”

Meanwhile, Choo Mi-ae, the chairman of Minjoo Party of Korea said, “Our future lies in the balance of coexistence, not in the presence of terror.”

Justice, in its broad sense, is a concept as ancient as humanity, while social justice is relatively new. Its origin goes back to the industrial revolution and the prevalence of socialist views on the function and structure of society. It does not appear in the Charter or in the Universal Declaration of Human rights or its two International Covenants.

Among the first international events to promote the concept of “social justice” was the World Summit for Social Development held in Copenhagen 1995 putting people at the heart of development and pledging for a more stable, safe and just societies.

The concept that was scarcely mentioned years later in the United Nations Millennium Declaration represents today the core of the Agenda 2030, a vision to guide policies and decisions all through developmental projects and plans.

During the last decades, the increase in inequality among people and the regression in social justice has become the new trend distressing a large number of countries, poor and prosperous alike.

With a higher percentage of the world’s population missing proper social protection, great inequality in the distribution of opportunities, in the access to services and benefits as well as income-related inequalities, the international community and the U.N. are calling “for a new era of social justice that offers basic services, decently paid jobs, and safeguards for the poor, vulnerable and marginalized.”

Yesterday, the Economic and Social Commission for West Asia celebrated World Day for Social Justice under the theme “Celebrating Equality and Justice in the work of Gibran Khalil Gibran,” in a half day event at the U.N. offices in Beirut where Mr. Mohammad Ali al-Hakim, the under secretary-general of the U.N. and ESCWA’s executive secretary highlighted in his opening speech the importance of celebrating this day “both as a virtue and practical commitment worldwide.”

He added “if its presence cannot be measured, then it is not difficult to imagine its absence.”

It is argued that achieving in poverty reduction and enhancing living standards would take the world closer to social justice.

However, how efficient are the ongoing commitments to address existing inequalities and improve access to social justice in communities?

Can the world be a fairer place by teaching the new generation social justice?

Injustice and grievances pave the way for violent extremism and terrorism.

It is time to agree on basic security principles and rules of governance, which will lead to a level of security that allows for peace and prosperity.

Equal opportunity, solidarity, inclusion and respect for human rights, offering people opportunities to engage in productive activities of their choice are the drives for unlocking the full productive potential of societies. “Injustice anywhere is a threat to justice everywhere” – Martin Luther King.

Rubina Abu Zeinab–Chahine is executive director, Hariri Foundation for Sustainable Human Development

المؤتمر الإقليمي الـ ٨ لمركز الدراسات الاستراتيجية بالجيش: ثلوث الأمن والاستقرار والتنمية

لبنان ٢٤

٢١ شباط/فبراير ٢٠١٨

في وقت يعيش خمس سكان المنطقة العربية تحت خط الفقر، حسب دراسة حول مستقبل التنمية في المنطقة العربية صدرت عن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) في عام ٢٠١٧، وبالتزامن مع انهماك لبنان بالتحضير للمشاركة في ٣ مؤتمرات دولية في كل من روما وبروكسل وباريس، الغاية منها تعزيز امنه واستقراره وتحفيز الدول المانحة في اطار الاستجابة لازمة النزوح السوري على الانتقال من التدخل الانساني الى التدخل التنموي المستدام والاستثمار في تحديث البنى التحتية وخلق فرص عمل، بدأ المؤتمر الإقليمي الثامن لمركز البحوث والدراسات الاستراتيجية في الجيش اللبناني اعماله أمس تحت عنوان: "دعم الاستقرار والتنمية في الدول العربية ومنطقة الشرق الأوسط".

مؤتمر يستمر على مدار ٤ ايام في فندق مونرو، ويشارك فيه نخبة من الباحثين والأكاديميين والدبلوماسيين والإعلاميين والعسكريين من لبنان و ٢٠ دولة.

العميد ابي فراج

وتتوزع جلساته الحوارية على ثلاث مجموعات هي: "التعايش السلمي والتنمية المجتمعية، استراتيجيات التنمية الاقتصادية، وأنظمة الحكم ومستقبل المسار الديمقراطي في المنطقة"، حسبما أعلن مدير مركز البحوث والدراسات الاستراتيجية في الجيش اللبناني العميد الركن فادي ابي فراج في الجلسة الافتتاحية.

فأهمية التنمية حسب ابي فراج تبرز في "الحفاظ على تماسك المجتمعات والأوطان، وكلما واكبت هذه التنمية متطلبات العصر وحاجات المواطنين، كان الاستقرار بمفهومه الشامل أكثر ديمومة وقدرة على مواجهة المصاعب والمتغيرات".

المدير الإقليمي للبنك الدولي
المدير الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط في البنك الدولي، الدكتور ساروج كومار جا، لفت الى عدم امكانية تحقيق تنمية من دون استقرار والعكس صحيح، بدليل أن ملياري شخص يعيشون في بلدان تشهد فيها التنمية ركوداً بسبب الهشاشة والنزاعات والعنف"، متوقفاً أن تبلغ نسبة فقراء العالم الذين يعيشون في ظروف غير مستقرة او في اوضاع متضررة من الصراعات نحو ٤٦ في المئة".

وقال كومار جا: "نحن في حاجة الى الامن، وهنا تلقى مسؤولية كبيرة على اكتاف جيوشنا، والامن هو المسؤول عن صون التنمية. فيجاد الحلول الملائمة للمشاكل الاقتصادية والسياسية والامنية التي تعيق التنمية وتوقع الدول الضعيفة في فخ العنف يحتاج الى تعزيز دور المؤسسات الوطنية، الجيوش بصورة خاصة، وتحسين الحوكمة من خلال اعطاء الاولوية لمصالح مواطنينا".

وكيل الأمين العام للأمم المتحدة

وكيل الأمين العام للأمم المتحدة، والأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا(الاسكوا) الدكتور محمد علي الحكيم ركز في مداخلة على الأبعاد المتداخلة للاستقرار والتنمية، مُنطلقاً من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ كإطار لتحقيق التنمية والاستقرار وتعزيز المسار الديمقراطي، مشدداً على التعايش السلمي مدخلاً لتحقيق التنمية المجتمعية التي تشكل اساس التنمية الاقتصادية المستدامة.

وعرّج الحكيم على التحديات الماثلة امام تنفيذ خطة ٢٠٣٠ في الدول العربية من تراجع دور الدبلوماسية المتعددة الاطراف في حل النزاعات وتصاعد نفوذ التيارات الانعزالية المتطرفة والاصولية في بلدان الشمال والجنوب، وتأثير النزاعات المسلحة وحالات عدم الاستقرار في الدول العربية وعمليات مكافحة الارهاب على عملية التنمية.

وأشار الحكيم إلى أنّ "الإسكوا" تقترح لمعالجة تحديات الامن والسلام والتحول السياسي والمؤسساتي والتحديات الاقتصادية والاجتماعية، تعزيز قدرة الدول الاعضاء على معالجة الاسباب الجذرية للنزاعات وتحليل أثرها على التنمية والتخفيف من تداعياتها الجانبية وتطوير نهج وطنية وإقليمية للتصدي لأثارها غير المباشرة والطويلة الامد، وتسهيل قيام منابر حوار تقنية دائمة وطنية وإقليمية تجمع الشركاء في التنمية لدعم عملية بناء السلام بعد النزاع، وتعزيز القدرات الوطنية والاقليمية للتخفيف من آثار الاحتلال الاسرائيلي على الشعب الفلسطيني.

رئيسة بعثة الاتحاد الأوروبي

رئيسة بعثة الاتحاد الأوروبي في لبنان السفيرة كريستينا لاسن رأت أنّ "عدم الإستقرار بات العرف السائد في المنطقة في العقد الاخير، وأنّ الاتحاد الأوروبي يرى تلازماً بين مساري التنمية والاستقرار، وهذا ما خصنا اليه في استراتيجية الاتحاد الأوروبي للسياسة الخارجية في عام ٢٠١٦".

وأشارت الى أنّ الاتحاد الأوروبي يعتبر "أنّ الامن لا يمكن مقارنته من دون الاستثمار الواسع في منع النزاعات وتحديد الجذور الرئيسية لعدم الاستقرار، مع تحفيز النمو، وإيجاد فرص عمل"، مُوضحةً أنّ "الاتحاد يُدرك أنّ لا امن مستدام في الاتحاد الأوروبي من دون سلام في دول الجوار".

وذكرت لاسن بأنّ الإتحاد الأوروبي وقيل الازمة السورية وقّع اتفاقية الشراكة مع لبنان في ٢٠٠٦، وقد قرر تعزيز تعاونه مع لبنان في اربعة مجالات وهي الامن ومواجهة الارهاب، والحوكمة وسيادة القانون، والنمو الاقتصادي وخلق فرص عمل، والهجرة".

ولفتت لاسن إلى أنّ "تحقيق تقدم في هذه المجالات الاربعة يساهم في تحقيق الاستقرار والتنمية في لبنان، وهذا سيكون محور المؤتمرات الثلاثة المرتقبة في باريس وروما وبروكسل"، مشددةً على أنّ "تجديد الحكومة اللبنانية الالتزام بسياسة النأي بالنفس من شأنه تعزيز الاستقرار في منطقة تغرق بالصراعات".

وتابعت: "ننطّلح الى المخطط التوجيهي للاستثمارات الذي ستقدمه الحكومة في مؤتمر باريس، وأجدد التأكيد أنّ الإتحاد الأوروبي كان سابقاً في مساندة لبنان وكل دول الجوار التي استضافت اللاجئين ولم يغفل النازحين داخل سوريا، ولكن وحده الحل السياسي يمكن ان ينهي المأساة في سوريا".

المنسق المقيم لأنشطة الامم المتحدة

المنسق المقيم لأنشطة الامم المتحدة ومنسق الشؤون الانسانية في لبنان فيليب لازاريني أكد أنّه مع دخول الازمة السورية عامها الثامن، "لا يزال لبنان في طليعة الدول المتأثرة بالازمة السورية، وهو ما يعوق النمو الاقتصادي ومسارات التنمية". واعتبر أنّ "هدف المؤتمر التركيز على الترابط بين التنمية والاستقرار، وهو اهر مشابه لمقاربة الامم المتحدة لبنان والتي تقوم على ثلاثة ركائز، السلام والامن، الاستقرار السياسي، والتنمية الاقتصادية – الاجتماعية".

وقال لازاريني: "صحيح أنّه منذ بدء الازمة السورية تلقى لبنان مساعدات إنسانية بقيمة ٦ مليار دولار لمساعدته للتعامل مع آثار الازمة، ولتحقيق نوع من الاستقرار الاجتماعي، وقد استفاد من هذه المساعدات اللاجئين السوريون والمجتمعات المضيفة على حد سواء، ولكن هذا الدعم السخي لم يكن كافياً لتلبية كافة الحاجات ولم يمنع من ازدياد مظاهر الهشاشة والضعف في لبنان. فالتوتر بين المجتمعات المضيفة والنازحين يتصاعد وحتى بين داخل المجتمعات نفسها، في ظل المنافسة الحادة على فرص العمل في الوظائف التي لا تتطلب مهارات عالية".

وختم لازاريني قائلاً: "لقد وصلنا الى نتيجة مفادها بان التدخل الإنساني لا يكفي وحده لقلب الموجة، بل يجب ان يتكامل مع الجهود لتحقيق التنمية وبناء السلام. نحتاج ان نعمل معاً من اجل وقف الانحدار الاقتصادي بالاستثمار في قطاعات انتاجية رئيسية وتحديث البنى التحتية للبنان، وتشجيع الاصلاحات البنوية الرئيسية".

حاكم مصرف لبنان

ويبقى في نظر حاكم مصرف لبنان رياض سلامة أنّ "الإستثمار في القطاع الخاص ودعم نشاطاته هو المفتاح الأهم لتحفيز عملية النمو الاقتصادي، وتحقيق التنمية المستدامة، لما في ذلك من تأثير إيجابي على مستوى الإنتاجية وخلق فرص العمل والحد من الفقر".

وفي رأي سلامة أنّ "وجود سياسات إقتصادية ملائمة تؤمن بالشراكة الفاعلة بين القطاعين العام والخاص، وبالتنافسية ليكون النمو عملية مستدامة، من شأنها تأمين الاستقرار المالي والاجتماعي".

فالشراكة بين القطاع العام والخاص ستؤدي إلى "تطوير البنى التحتية من دون إرهاق الدولة بديون إضافية وبالتالي من دون العودة الى زيادة حجم الدين العام الى الناتج المحلي"، حسب سلامة، لكن ذلك سيبقى متعزراً إن لم يتم التنسيق بشكل متكامل بين الوزارات والادارات المعنية ووجود رؤية موحدة لمستقبل لبنان الاقتصادي لكي ينتج عن ذلك قوانين تحفّز القطاع الخاص على الاستثمار.

يتابع المؤتمر الإقليمي الثامن جلساته النقاشية، فيما تغرق غالبية دول العربية في صراعات وحروب وأزمات طال أمدها، واحتلال اسرائيلي لفلسطين منذ سبعة عقود. الامل معقود على ان يخلص المشاركون إلى تقديم توصيات، تكون قابلة للتطبيق في مجال بناء أسس التنمية المستدامة، وهذا ما عودنا عليه مركز البحوث والدراسات الاستراتيجية في الجيش اللبناني في مؤتمراته السبع السابقة، لكن من دون افراط في التفاؤل على امكانية ترجمتها الى سياسات عامة، فالكرة تبقى في ملعب الطبقة السياسية الحاكمة.